

كوٲماری عیراق
داد كای بالآی نیٲتیحادی



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٠٠/اتحادیة/تمییز/٢٠١١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/١١/٢١ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندی وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أتنن المسانونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز - المدعى / احمد رضا محمد علي .
المميز عليه - المدعى عليه - / وزير الداخلية / إضافة لوظيفته - وكيله الرائد
الحقوقي مناضل كاظم منصف .

الإدعاء

ادعى المدعى (المميز) أمام محكمة القضاء الإداري سبق ان تمت إعادته إلى الخدمة بموجب الأمر الإداري ١٤٥٨٩ في ٢٠٠٤/١٢/٥ برتبة راند إلى ملاك وزارة الداخلية/مديرية شؤون الجوازات الا ان المدعى عليه / إضافة لوظيفته اصدر الامر الإداري العرقم ١٠٠١ في ٢٠١٠/٣/٣٠ يقضى بإنهاء خدمته وإحلاله على التقاعد دون سند من القانون . تنظلم المدعى لدى المدعى عليه/إضافة لوظيفته وسجل وارد بتاريخ ٢٠١١/٣/١٤ ولم يبت به رغم مضي لمدة القانونية . أقام دعواه بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٠ طالباً بالحكم بإلزام المدعى عليه /إضافة لوظيفته بإلغاء أمره الإداري المرقم (١٠٠١) المؤرخ في ٢٠١٠/٣/٣٠ ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية قررت المحكمة بتاريخ ٢٠١١/٩/٥ وبعد اضبارة ٢٠١١/١٤٦/ق/١٤٦ الحكم برد دعوى المدعى ذلك ان محكمة القضاء الإداري لاختص بالنظر بالطعون المتعلقة بالقرارات الإدارية التي رسم القانون طريقاً لتنظيم منها أو الاعتراض عليها أو الطعن فيها استناداً لأحكام الفقرة (ج) من البند (خامساً) من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ . طعن (المميز) بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بالاحتة التمييزية المؤرخة ٢٠١١/٩/٢٩ طالباً نقضه للأسباب المبينة فيها .

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالاي نيتتحيادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٠٠/اتحادية/تمييز/٢٠١١

القرار

لدى التدقيق من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلا ، ولدى عطف النظر على القرار المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب التي استند إليها ، ذلك ان المميز (المدعى) سبق وان تمت إعادته للعمل في وزارة الداخلية برتبة مقدم بموجب الامر الإداري المرقم (١٤٥٨٩) في ٢٠٠٤/١٢/٥ ، وبتاريخ ٢٠١٠/٣/٣٠ أحيل على التقاعد كونه مشمول بقانون المساواة والعدالة بموجب الامر المرقم ١٠٠١ وبناء على ذلك لم تنجز معاملته التقاعدية ، وحيث قد أيد كتاب الهيئة الوطنية العليا للمساواة والعدالة / السدارة القانونية / قسم الاستئناف المرقم (٧٤/١١) في ٢٠١١/٧/٢٤ كون المميز (المدعى) مشمول بأحكام المادة (٦/ثالثا) من قانون الهيئة الوطنية العليا للمساواة والعدالة رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٨ وأيدت ممثلة الشخص الثالث الهيئة الوطنية العليا للمساواة والعدالة بموجب لائحته المؤرخة في ٢٠١١/٨/٨ مضمون الكتاب أعلاه ، وحيث ان المادة (٦) من القانون أعلاه نصت على إنهاء خدمات جميع منسبي الأجهزة الأمنية (القمعية) وإحالتهم على التقاعد بموجب قانون الخدمة والتقاعد وحيث ان المادة (١٥) من القانون أعلاه أجازت للمشمول بأحكام المادة (٦) منه الاعتراض على القرارات الصادرة امام هيئة التمييز خلال (٣٠) يوماً من تاريخ التبليغ وحيث ان القانون أعلاه قد رسم طريقاً خاصاً للطعن بالقرارات الصادرة بموجبه عليه فتكون محكمة القضاء الإداري غير مختصة بالنظر فيها استناداً الى الفقرة (ج) من البند (خامساً) من المادة (٧) من قانون مجلس شوري الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ وحيث ان المحكمة قد قضت بحكمها برد دعوى المميز (المدعى) للأسباب أعلاه فيكون حكمها صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الطعون التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١١/١١/٢١ .


مدحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا